عزيزى المواطن، من حقك تعرف...

ما هى "الموازنة العامة للدولة" ؟
وما هى الإيرادات فى موازنتك؟ وكيف نصرف هذه الإيرادات؟
وليه بيزيد "عجز الموازنة"؟؟؟
وايه هو الدين العام وكام نصيب الفرد منه؟
وحجم الدعم اللى بتقدمه الدولة وأنواعه ومين المستفيد منه؟ وما هو نصيب المعاشات وبرامج الحماية الإجتماعية؟

هذا الكتيب الذى تصدره وزارة المالية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ سوف يساعدك على إجابة كل تساؤلاتك، ويتضمن شرح مبسط لخطة الحكومة خلال العام المالى والإجراءات الى هتعملها الدولة علشان توفر لكل مواطن حقه فى المسكن والعلاج والتعليم وتحسين جودة الحياة من خلال برامج مختلفة.

وإتاحة هذه المعلومات هدفه تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار (برجاء تسجيل رأيك على الموقع الإلكترونى للموازنة www.Budget.Gov.eg)، وسوف يتم أخذ رأيك فى الإعتبار عند تصميم السياسات ومتابعة الإنفاق الحكومي لتلبية احتياجاتك الضرورية، ولتوفير مستقبل أفضل لك ولأولادك. فالموازنة العامة للدولة فى النهاية هى ملك لك انت، ولازم تعكس إحتياجات وأولويات المجتمع للإنطلاق إلى مستقبل أفضل.

تعّرف على موازنة بلدك:

هى عبارة عن بيان يوضح كل الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال العام القادم وخطة الحكومة فى إعادة إنفاقها فى المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة وغيرها من المجالات، أو على البنود والأبواب مثل الأجور والفوائد المدفوعة وشراء السلع والخدمات والدعم والمزايا الاجتماعية والاستثمارات وغيرها، بالإضافة إلى توضيح مصادر لتمويل العجز الذى ينتج عن زيادة حجم الإنفاق بشكل كبير يفوق الموارد المتاحة.

مراحل إعداد الموازنة:

يعتبر القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته هو القانون الجامع لكافة القواعد الحاكمة للموازنة العامة للدولة، ويمكن تحديد مراحل إعداد الموازنة على النحو التالى:

طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة

01 الخطوة الأولى
تقوم كل جهة من جهات الدولة بإعداد موازنتها بنفسها وفقاً لرؤيتها الذاتية.

02 الخطوة الثانية
تقوم وزارة المالية بالتشاور مع الجهات الموازنية لإعداد الموازنة الخاصة بها

03 الخطوة الثالثة
يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل.

04 الخطوة الرابعة
يقوم مجلس الوزراء بعرض مشروع الموازنة بعد تعديله فى صورة نهائية على السيد رئيس الجمهورية.

05 الخطوة الخامسة
يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة الى مجلس النواب لمناقشته وتعديل مشروع الموازنة فى ضوء القواعد الحاكمة بناءً على الدستور والقانون.

06 الخطوة السادسة
بعد أن يتم إعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى الى وزارة المالية للتنفيذ وإبلاغ جميع جهات الدولة.

من أجلك ومن أجل عائلتك...

رسالة من الوزير:

نعمل على تغيير فى منهجية إدارة الإقتصاد والتركيز ليس فقط على النمو الاقتصادي ولكن على تحقيق التنمية الشاملة

الأهـــداف الرئيسية التى على أساسها تم إعداد الموازنة العامة للـدولـــة ووسائل تحقيقها:

١- زيادة التشغيل وخفض معدلات البطالة

- زيادة معدلات النمو من خلال إستعادة الثقة فى الإقتصاد وزيادة الإستثمارات الحكومية.
- تنفيذ مشروعات تنموية كبرى (مثل مشروع تنمية محور قناة السويس، ومشروع استصلاح الأراضى الزراعية، ومشروعات التوسع العمرانى وبناء طرق وكبارى).
- تهيئة المناخ للقطاع الخاص لزيادة إستثماراته فى إطار التوازن بين الحقوق والواجبات.

٢- تدعيم العدالة الاجتماعية

- تحسين الخدمات العامة الأساسية (صحة – تعليم – مواصلات – إسكان – مياه شرب – صرف صحى).
- تقديم دعم فى خدمات معينة مثل دعم الخبز والسلع التموينية والنقل والمواصلات وبرامج مساندة للزراعة وبرامج للطلبة وأخرى للمرأة المعيلة وغيرها.
- تطبيق سياسات ضريبية أكثر عدالة (زيادة تصاعدية الضريبة – إلغاء بعض الإعفاءات – تطبيق ضريبة على الأرباح الرأسمالية – الضريبة العقارية).
- توسيع برنامج الدعم النقدى من خلال مضاعفة عدد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى، واستحداث برامج جديدة لخدمة الفئات الأولى بالرعاية.
- وتوجيه نصف حصيلة الضرائب العقارية للعشوائيات والمحليات.
- تطبيق أساليب أكثر كفاءة لإستهداف مستحقى الدعم وتطوير منظومة دعم الخبز والسلع التموينية.

٣- الضبط والاستقرار المالى وإيجاد موارد إضافية للبرامج الاجتماعية

تم بالفعل تنفيذ بعض الإجراءات الإصلاحية بهدف إعادة توزيع الموارد لبرامج لها فائدة اجتماعية على قطاعات واسعة من المواطنين وتخدم اخواتنا الأولى بالرعاية.

- ترشيد دعم الطاقة
- إصلاحات ضريبة الدخل
- الضرائب العقارية
- زيادة الضرائب على السلع الضارة بالصحة

وهناك إصلاحات أخرى لتحقيق الإستقرار المالى سيتم إتخاذها خلال العام المالى الجارى مثل التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتطبيق قانون جديد للثروة المعدنية.

وكل هذه الأهداف عايزين نحققها مش بالسلف لأن ده هيحمل عبء على مستقبل أولادك، علشان كده أخدنا إجراءات يمكن تبان صعبة، لكن فى نفس الوقت بنحاول نحمى الفئات الأولى بالرعاية ونوزع الحمل على القادرين وأصحاب الدخول الأعلى.

جدول يوضح الموازنة العامة للدولة عن عام 2015/2014

(بالمليون جنيه)

البيان	2015/2014 موازنة	2014/2013 موازنة معدلة *	معدل التغير %	2013/2012 فعلى
الإيرادات	**548,632**	**569,126**	**4-**	**350,322**
الضرائب	364,290	358,729	2	251,119
المنح	23,492	1/ 65,985	64-	5,208
الإيرادات الأخرى	160,850	144,413	11	93,996
المصروفات	**789,431**	**742,132**	**6**	**588,188**
الأجور وتعويضات العاملين	207,243	183,799	13	142,956
شراء السلع والخدمات	33,070	30,189	10	26,652
الفوائد	199,012	182,046	9	146,995
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	233,853	212,369	10	197,093
المصروفات الأخرى	49,064	38,280	28	34,975
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	67,189	2/ 95,448	30-	39,516
العجز النقدى	**240,799**	**173,006**	**39**	**237,865**
صافى حيازة الاصول المالية	**827-**	**12,689**	**107-**	**1,854**
العجز الكلى	**239,972**	**185,695**	**29**	**239,719**
نسبة من الناتج المحلى (%)	*10.0*	*9.1*		*13.7*

المصدر: وزارة المالية

*شملت تقديرات الموازنة المعدلة لعام 2014/2013افتراض تنفيذ بعض الإصلاحات لزيادة الإيرادات مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة العقارية وإصلاحات أخرى لترشيد دعم الطاقة ولم يتم تنفيذها خلال ذلك العام.

1/يرجع الإنخفاض فى الايرادات العامة بالأساس إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح المدرجة بمشروع موازنة ٢٠١٤/ ٢٠١٥لتبلغ حوالى 23.5 مليار جنيه فقط مقابل نحو 66 مليار جنيه خلال عام 2014/2013تمثل منح من دول الخليج.

2/ تعكس بيانات الموازنة المعدلة للعام المالى 2014/2013بعض الاستثمارات الممولة بإيرادات استثنائية، إذا تم استبعادها يتضح وجود زيادة فى مخصصات الإنفاق الإستثمارى تموله الموازنة العامة للدولة للعام المالى 2015/2014 بنسبة 45% لتصل إلى نحو 50مليار جنيه (من ضمن جملة مخصصات نحو ٦٧ مليار جنيه)، مقابل 34.4مليار جنيه في عام 2014/2013.

ماذا ستحقق لك موازنة هذا العام مقارنة بالموازنات السابقة؟

تم مراعاة إعادة توزيع موارد الدولة عند إعداد موازنة هذا العام لخدمة الفئات الأقل دخلاً والاهتمام بالإنفاق على التعليم والصحة والإستثمارات وتطوير البنية الأساسية، وزيادة كل من معاش الضمان الإجتماعى والمساهمة فى صناديق المعاشات، وإعادة هيكلة منظومة الدعم لتدعيم مبدأ العدالة الاجتماعية.

جدول يوضح أهم الإصلاحات المالية خلال العام المالى 2015/2014

(مليار جنيه)

إجراءات الإصلاح المالى والإقتصادى		بعض أوجه الإنفاق الإجتماعى وتحسين الخدمات الأساسية للمواطن	
البند	قيمة ما تم توفيره	البند	إجمالى التكلفة
إجمالى الوفر	**84.9**	**إجمالى النفقات**	**88.9**
تعديلات قانون الضريبة على الدخل وتشمل:	**10**	**زيادة الانفاق على قطاعى التعليم والصحة عن العام السابق**	**22**
فرض ضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية	4.2	**تطبيق الحد الأدنى للأجور (عند 1200 جنيه)**	**10**
فرض ضريبة إضافية بنسبة 5% على أرباح الأفراد والشركات التى تتعدى 1 مليون جنيه لمدة ثلاث سنوات	3.5	**زيادة المعاشات بنسبة 10%**	**9.9**
غلق منافذ التهرب والتجنب الضريبى	2.2	**مضاعفة عدد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى**	**5**
الضرائب العقارية على المبانى	**3.5**	**تطوير المناطق العشوائية والخدمات فى المحليات**	**1.8**
الضرائب على المبيعات	**19.5**	**دعم التحول للطاقة النظيفة**	**1**
رفع الضريبة القطعية على السجائر والمشروبات الكحولية	5.5	**توصيل الغاز الطبيعى للمنازل لـ 800 ألف وحدة**	**1.5**
تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات	14.0	**التأمين الصحي على المرأة المعيلة وبلغ عدد المستفيدين نحو 520 ألف امرأة معيلة**	**0.1**
صافى ترشيد دعم الطاقة	**41**	**بعض الإستثمارات لتحسين الخدمات العامة، ومنها:**	**30**
ترشيد دعم المواد البترولية	46	إنشاء وتطوير شبكة الطرق والكبارى	2.8
ترشيد دعم الكهرباء	5	إستكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق	3.7
زيادة فى تكلفة دعم الكهرباء	-10	مياه الشرب والصرف الصحى	7.9
إيرادات غير ضريبية	**11**	البرنامج القومى للإسكان الإجتماعى	9.5
تعديل قانون المناجم والمحاجر	3	الإستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر فقراً	1.6
طرح رخص الإتصالات	8	المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة، ومنها تطوير مستشفى القصر العينى	2.3
		برامج إجتماعية أخرى، ومنها:	**7.6**
		علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات	2.5
		دعم نقل الركاب وصندوق مركبات النقل السريع	1.9

ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟

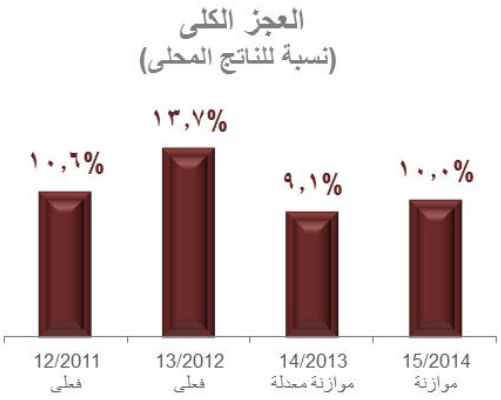

- هو الفرق بين إيرادات الدولة والمصروفات خلال عام، وينتج عن قيام الحكومة بصرف مبالغ كبيرة تفوق مواردها، وده بيحصل لأن احتياجتنا بتزيد أسرع من مواردنا.
- وبالتالى تلجأ الدولة للإقتراض سواء من الداخل أو الخارج لتمويل العجز، ومن المتوقع أن يبلغ العجز حوالى ٢٤٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٥ (١٠% من الناتج المحلى).

ما هو الدين العام الحكومى؟

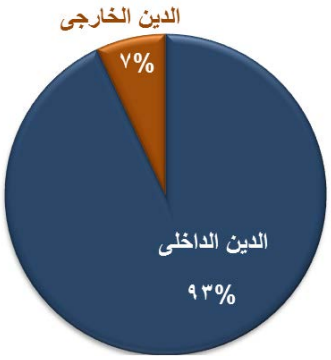

- هو الدين الذى ينشأ من تراكم عجز الموازنة العامة للدولة، وينقسم إلى دين داخلى ودين خارجى؛ والدين يترتب عليه خدمة وأعباء يتم دفعها كل عام تتمثل فى الفوائد المستحقة على هذا الدين وأقساطه.
- يتوقع أن يصل الدين خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢,٢ تريليون جنيه (٩٠% من الناتج المحلى)، وستبلغ مصروفات الفوائد على الديون بهذه الموازنة حوالى ١٩٩ مليار جنيه (٢٥,٢% من إجمالى المصروفات العامة).

لماذا لا يمكن الإستمرار فى هذه المعدلات المرتفعة للعجز؟

ستكون هناك نتائج سلبية على الاقتصاد ومستوى معيشة المواطنين في وقت واحد. فمع زيادة العجز سيرتفع الدين وبالتالى سيتم توجيه جزء أكبر من موارد الدولة لدفع فوائد وأقساط الدين بدلاً من الصرف على المشروعات الإنتاجية والتنموية التى تخدم المواطنين، كما أن تمويل العجز من مصادر داخلية (خاصة من البنوك) يؤدى إلى مزاحمة الإستثمار الخاص الى بيحقق فرص عمل حقيقية، بالإضافة إلى التأثير على مستويات الأسعار (التضخم)، وكل ده يزود المخاوف من قدرة الدولة مستقبلاً على دفع خدمة هذه الديون ويؤدى إلى تراجع الثقة.

إعرف موارد بلدك....

- الإيرادات العامة هى مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام ، سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها، وتنقسم إلى إيرادات ضريبية (هى العنصر الرئيسى من الموارد والذى يرتبط بالنشاط الإقتصادى وتمثل نحو ٦٦,٤% من إجمالى الإيرادات) وإيرادات غير ضريبية (من أهم مكوناتها أرباح هيئة قناة السويس والهيئة العامة للبترول، والبنك المركزى المصرى).

- ومع حرص الحكومة على عدم تحميل غير القادرين لأعباء إضافية عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية جداً، فقد قامت بإجراء بعض التعديلات على قوانين الضرائب، حيث تم فرض ضريبة جديدة مؤقته لمدة ثلاث سنوات بنسبة ٥% على الشركات والأفراد اللى بيزيد دخلهم لأكثر من مليون جنيه، وإخضاع بعض الأنشطة الاقتصادية غير المؤثرة على الفقراء واللى كانت معفاة مثل توزيعات أرباح الأسهم والأرباح

إجمالى الإيرادات العامة للدولة فى موازنة 2015/2014

(بالمليون جنيه)

البيان	القيمة	
إجمالى الإيرادات	548,632	
إجمالى الإيرادات الضريبية	364,290	
الإيرادات الضريبية ومنها	القيمة	نسبة إلى إجمالى الإيرادات الضريبية
الضرائب على الدخول من التوظف (مرتبات ودمغة مرتبات)	25,797	٧%
من هيئة البترول والشريك الأجنبي	54,259	١٥%
الضرائب الجمركية	20,694	٦%
الضرائب العقارية	3,909	١%
الضرائب على المبيعات	118,487	٣٣%
إجمالى الإيرادات غير الضريبية	184,342	
الإيرادات غير الضريبية ومنها	القيمة	نسبة إلى إجمالى الإيرادات غير
من هيئة البترول	42,749	٢٣%
من قناة السويس	19,189	١٠%
من البنك المركزي	22,826	١٢%
الهيئات الإقتصادية	4,302	٢%

المصدر: وزارة المالية.

الرأسمالية فى البورصة للضريبة بنسبة ١٠%، بالإضافة إلى تطبيق الضريبة العقارية على المبانى مع وضع حد إعفاء للسكن الخاص حتى قيمة ٢ مليون جنيه، ويوجه نصف حصيلتها لتطوير العشوائيات والمحليات.

أين تذهب ضرائبك؟ .....أهم مجالات الإنفاق الحكومى

تقوم الدولة بإعادة إنفاق أموالك على الأنشطة والمشروعات والخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالات عديدة. وتم تقدير المصروفات بنحو ٧٨٩,٤ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بموازنة معدلة تقدر بـ٧٤٢ مليار جنيه للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

وتنقسم المصروفات إلى نوعين: **التصنيف الوظيفى** و**التصنيف الإقتصادى**.

التصنيف الوظيفى: بيعرفك بالإنفاق العام على أساس وظيفى أو قطاعى.

قطاع التعليم

- يبلغ الإنفاق على خدمات التعليم حوالى ٩٤,٤ مليار جنيه (١٢% من إجمالى الإنفاق)، مقابل ٨٣,٦ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ المعدلة، يعنى الزيادة بـ١٢,٩%.
- التعليم قبل الجامعى بيحصل على ٧٢% من إجمالى الإنفاق على القطاع، بينما تصل الأجور ومرتبات العاملين نحو ٨٥% من جملة نفقات القطاع.
- وإجمالى عدد الطلاب المستفيدين من خدمات التعليم بمراحله كلها حوالى ١٩ مليون طالب (١٨ مليون طالب فى التعليم قبل الجامعى يدرسون فى ٥٢،٤٠٢ مدرسة ومليون طالب فى التعليم الجامعى بـ٢٣ جامعة). نصيب الطالب من إجمالى الإنفاق على التعليم سيصل نحو ٥ الآف جنيه فى ٢٠١٤/٢٠١٥.

قطاع الصحة

- يبلغ الإنفاق على خدمات الصحة حوالى ٤٢,٤ مليار جنيه، (٥,٤% من إجمالى إنفاق الموازنة)، مقابل ٣٣,٥ مليار جنيه فى الموازنة المعدلة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.
- وصل عدد المستشفيات العامة والجامعية إلى نحو ٧١٧ مستشفى و٩٨,٣ ألف سرير يخدم نحو ٨٢ مليون مواطن[١]. ويبلغ متوسط الإنفاق على الصحة

[١]/ المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية.

لكل مواطن نحو ٤٩٣ جنيه فى موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥.

- وبالمناسبة الدستور الجديد بيطالب الدولة بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بصورة كبيرة خلال الثلاث سنوات القادمة وهو ما بدأت الدولة مراعاته عن طريق برنامج الإصلاح الاقتصادى لتوليد موارد تكفى لهذه الزيادات.

قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية

- هل تعلم أن معظم الانفاق على الاستثمارات يتركز فى قطاع الإسكان والبنية التحتية ليبلغ حوالى ٢١,٩ مليار جنيه (٢,٨% من إجمالى إنفاق الموازنة).
- وقد تم إدراج منها حوالى ٩,٦ مليار جنيه لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعى، وحوالى ٩,٧ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، بالإضافة الى ٦٠٠ مليون جنيه لصندوق تطوير المناطق العشوائية.

التصنيف الإقتصادى: يعرض بنود الإنفاق وفق البنود ومخصصات الصرف مثل الأجور والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والفوائد وشراء السلع والخدمات والمصروفات الاخرى و الاستثمارات.

أولاً: الأجور وتعويضات العاملين

الأجور وتعويضات العاملين بتستحوذ على أكثر من ربع قيمة الإنفاق العام (٢٦,٣% من إجمالي المصروفات)، لحوالى ٦,٥ مليون موظف وبذلك يغطى إنفاق الأجور مصدر دخل لحوالى ٢٤ مليون مواطن (العاملين وأسرهم). وبالنسبة لقيمة الأجور والمكافآت والحوافز

فقد زادت بـ١٣% عن موازنة العام السابق المعدلة المقدرة بنحو ١٨٣,٨ مليار جنيه لتبلغ حوالى ٢٠٧,٢ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وذلك بسبب:

- استكمال منظومة الحد الأدنى للأجور وتحسين دخول الأطباء والمعلمين.
- الزيادة الناتجة عن ضم العلاوة الخاصة التى تقررت فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى المرتب الأساسي في ٢٠١٤/٧/١.
- تكاليف العمالة التي تم تثبيتها خلال الأعوام ٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٣/٢٠١٤. وبذلك يبلغ متوسط أجر الموظف بالقطاع الحكومى نحو ٢،٨٧٥ جنيه شهرياً.

ثانياً: شراء السلع والخدمات

- هى النفقات التى تصرفها الحكومة لإدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية، وتكاليف طبع الكتب المدرسية (حوالى ٢٨٠ مليون كتاب مدرسى)، ونفقات صيانة المرافق والشبكات والطرق والكباري، وصيانة الآلات والمعدات ونفقات المياه والإنارة.
- وقد بلغت تقديرات شراء السلع والخدمات حوالى ٣٣ مليار جنيه خلال موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة ١٠% عن موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ المعدلة.

ثالثاً: الفوائد

هي الفوائد المستحقة على الإقتراض الحكومي بمعنى مصروفات خدمة الدين العام وتشمل فوائد على الأذون والسندات والقروض والتسهيلات سواء المحلية أو الأجنبية، وتقدر قيمة الفوائد بحوالي ١٩٩ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة نسبتها ٩,٣% عن موازنة العام السابق المعدلة؛ وبتمثل الفوائد نحو ٢٥% من إجمالي المصروفات.

رابعاً: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- تنظر الحكومة المصرية إلى مفهوم العدالة الإجتماعية بمفهوم واسع وشامل لكى تحارب الفقر وتحمى الفئات الأولى بالرعاية وترفع مستوى المعيشة. الطموحات كبيرة جداً وتحتاج موارد ضخمة. جزء كبير من هذه الموارد بيتم توفيرها من برامج الإصلاح الإقتصادى مثل ترشيد دعم الطاقة أو الإصلاح الضريبى اللى بيزيد عبء إصلاحه كلما إرتفعت الدخول.
- ولذلك إتخذت الحكومة خطوات إصلاحية جادة لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، والتوزيع الجغرافى للإستثمارات، وتدعيم العدالة الضريبية، بما يحقق وفر وزيادة فى موارد الدولة لتمويل برامج تنموية بالإضافة إلى زيادة الانفاق الاجتماعى.
- بلغت تقديرات "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" في موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالى ٢٣٤ مليار جنيه وده بيمثل ٢٣,٦% من إجمالي المصروفات.

جدول لتوضيح أهم بنود الدعم

(بالمليون جنيه)

	2015/2014 موازنة	2014/2013 موازنة معدلة	2013/2012	2012/2011 فعلى
إجمالى الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	**233,853**	**212,369**	**197,093**	**150,193**
الدعـــم السلعى، ومنه:	**163,453**	**148,091**	**162,814**	**127,038**
دعم السلع التموينية	31,557	30,834	32,551	30,282
دعم المزارعين	3,353	2,978	869	378
دعم المواد البترولية	100,251	99,595	120,000	95,535
دعم الكهرباء	27,242	13,280	8,550	0
الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية، ومنه:	**55,685**	**43,745**	**28,212**	**16,611**
دعم نقل الركاب	1,488	1,434	1,237	1,090
معاش الضمان الاجتماعى	10,700	3,234	3,630	2,463
معاش الطفل	53	53	48	48
مساهمات فى صناديق المعاشات	33,213	29,200	16,351	6,200
المنـــح	5,940	5,814	5,014	5,304
الدعـــم والمنح لمجالات التنمية، ومنه:	**1,572**	**2,329**	**1,293**	**2,786**
دعم تنمية الصعيد	200	600	0	0
دعم فائدة القروض الميسرة للاسكان	750	800	722	828
دعم إسكان محدودى الدخل	150	300	350	1,500
الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية، ومنه:	**8,881**	**11,434**	**4,274**	**3,199**
دعم المناطق الصناعية	400	3,000	241	75
دعم تنشيط الصادرات	2,600	3,100	3,067	2,595
اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	**415**	**476**	**501**	**558**
متطلبات إضافية وإحتياطيات[1]	**3,848**	**6,295**	**0**	**0**

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية

1/يتم تحديدها عند إعداد الموازنة ثم يتم تبويبها على البنود المختلفة عند تنفيذ الموازنة العامة.

أهم مجالات الإنفاق على الحماية الاجتماعية

دعم السلع التموينية:

يصل هذا الدعم إلى ٣١,٦ مليار جنيه، ويقدم لحوالى ١٨,٧ مليون أسرة ونصيبك من الدعم يبلغ فى المتوسط ٤٦٥ جنيه سنوياً. ومن أهم السلع المدعومة رغيف العيش والحكومة تحرص على ثبات سعره وزيادة جودته. وقد تم تطبيق أسلوب جديد لتوزيع الخبز والسلع على بطاقات التموين يتيح استخدام نفس مبلغ الدعم فى شراء سلع أخرى بحسب احتياجك الحقيقى.

دعم المزارعين:

تم تخصيص ٣,٤ مليار جنيه لدعم المزارعين بالموازنة ويشمل دعم لتمويل فروق أسعار شراء القمح المحلى من أجل تشجيع المزارع على التوسع فى زراعته، وإعفاء صغار المزارعين المتعثرين من المديونيات لدى بنك التنمية الزراعى، وفروق أسعار الفائدة على القروض من البنوك وفروق أسعار القطن.

تطوير العشوائيات:

تم انشاء صندوق لتطوير وتنمية العشوائيات تابع لرئاسة مجلس الوزراء، ودور الصندوق إمداد العشوائيات بالمرافق الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء، وتبلغ الأموال المخصصة لها فى الموازنة ١,٧٥ مليار جنيه. وزى ما أوضحنا إن ٥٠% من إيرادات الضريبة العقارية هيتم صرفه على تطوير العشوائيات والمحليات.

دعم التأمين الصحي:

قيمة دعم التأمين الصحي والأدوية وعلاج المواطنين على نفقة الدولة حوالى ٦,٧ مليار جنيه، ويشمل دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي، والتأمين الصحي على ٥٢٠ ألف إمرأة معيلة.

معاش الضمان الاجتماعي:

وكان قد تم زيادة المتوسط الشهرى لقيمة المعاش من ٢٥٨ جنيه إلى ٣٨٦ جنيه للأسرة، وقد إرتفع هذا المعاش فى بعض الحالات (أسرة مكونة من ٤ أفراد) من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ جنيه شهرياً. بالإضافة إلى تقديم إعانة المدارس حوالى ٢٠ جنيه للطالب بحد أقصى ٤ أفراد للأسرة لمدة ٨ شهور فى العام، ومدرج له بالموازنة المعروضة نحو ١٠,٧ مليار جنيه.

دعم المواد البترولية:

يقدر بحوالى ١٠٠,٣ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ بعد تحريك أسعار بعض المنتجات لترشيد الدعم. وسيتم تطبيق منظومة الكروت الذكية بشكل أفضل لكى نستهدف مستحقى الدعم. وعلى فكرة انت نصيبك من دعم المواد البترولية حوالى ١،١٩٠ جنيه سنوياً، لكن معظم الناس مش بتشعر به لأن معظمه بستفيد منه أصحاب الدخول الأعلى، وعلشان كده الحكومة بترشد دعم الطاقة وصرف هذه الموارد على برامج أخرى للبسطاء.

دعم الكهرباء:

دعم الكهرباء بموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالى ٢٧,٢ مليار جنيه.

وبالرغم من ضخامة مبلغ الدعم إلا أنه غير كاف لحل كامل لمشكلة إنقطاع الكهرباء، ولذلك قامت الحكومة بعدد من الإجراءات من ضمنها إنشاء محطات جديدة للكهرباء وإجراء صيانة لمحطات أخرى والتخطيط لإستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية. وبالنسبة لفئات الدخل المنخفض التي تمثل نحو ٧٥% من الاستهلاك المنزلي، قامت الحكومة بالحفاظ على أسعار الكهرباء المدعومة لهم، مع زيادة الأسعار لشرائح الاستهلاك المرتفع للأسر القادرة.

خامساً: المصروفات الأخرى

تتمثل في اعتمادات مرتبطة بالمتطلبات القومية والتحويلات الجارية والتعويضات والغرامات، وقد قدر لها بموازنة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالي ٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ٣٨,٣ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ المعدلة.

سادساً: الاستثمارات "شراء الأصول غير المالية"

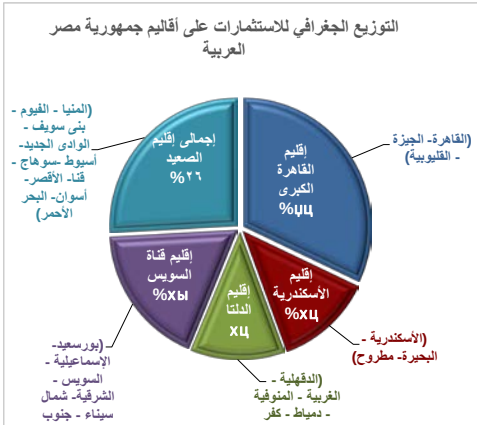

الإستثمارات بموازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالى ٦٧,٢ مليار جنيه، تم تخصيص جزء كبير من قيمة الاستثمارات فى قطاعات الصحة والتعليم وفقاً لما يقضى به دستور ٢٠١٤، بإجمالى استثمارات بلغت ١٣,٣ مليار جنيه. وقد تم الأخذ فى الإعتبار العدالة فى التوزيع الجغرافى للإستثمارات على أقاليم الجمهورية.

جدول يوضح الاعتمادات المقررة للإدارة المحلية (المحافظات)

(مليون جنيه)

المحافظات	عدد السكان (مليون نسمة)	اعتمادات المصروفات		مديريات الصحة	مديريات التعليم
جملة الإنفاق على المحليات	**82.5**	**121,567**	**1.5**	**23,677**	**67,802**
محافظة القاهرة	8.8	8,177	0.9	1,637	4,956
محافظة الجيزة	7.1	5,449	0.8	1,168	3,174
محافظة القليوبية	4.8	5,998	1.2	1,124	3,580
محافظة الغربية	4.5	8,150	1.8	2,102	3,941
محافظة المنوفية	3.7	6,547	1.8	1,256	3,419
محافظة كفرالشيخ	3.0	4,788	1.6	944	2,524
محافظة الدقهلية	5.6	9,959	1.8	2,079	5,601
محافظة دمياط	1.3	2,959	2.4	648	1,696
محافظة الأسكندرية	4.6	5,341	1.2	1,121	3,131
محافظة مطروح	0.4	963	2.4	224	425
محافظة البحيرة	5.4	7,609	1.4	1,836	3,690
محافظة بورسعيد	0.6	1,966	3.1	344	992
محافظة الإسماعيلية	1.1	2,328	2.1	362	1,141
محافظة السويس	0.6	1,251	2.1	258	602
محافظة البحر الأحمر	0.3	1,025	3.2	182	435
محافظة شمال سيناء	0.4	2,016	4.9	326	1,060
محافظة جنوب سيناء	0.2	702	4.4	205	210
محافظة الشرقية	6.1	9,714	1.6	1,761	5,949
محافظة الفيوم	2.9	3,617	1.2	609	2,019
محافظة بنى سويف	2.6	3,984	1.5	821	2,017
محافظة المنيا	4.8	6,371	1.3	888	4,018
محافظة أسيوط	4.0	5,371	1.4	1,234	2,873
محافظة الوادى	0.2	1,534	7.3	236	825
محافظة سوهاج	4.3	5,895	1.4	842	3,721
محافظة قنا	2.8	4,531	1.6	588	2,831
محافظة أسوان	1.3	3,052	2.3	509	1,722
محافظة الأقصر	1.1	2,269	2.1	373	1,249

المصدر: وزارة المالية - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبناء عليه، قررت الحكومة من أجلك ومن أجل أسرتك تنفيذ إجراءات إصلاحية لتقليل عجز الموازنة حتى لا يعانى أولادك والأجيال القادمة من أعباء هذه الديون...

أهم الإجراءات الإصلاحية

أولاً : إصلاحات المنظومة الضريبية

ضريبة القيمة المضافة:

هنطبق ضريبة القيمة المضافة بدلاً من ضريبة المبيعات زى ما هو مطبق فى أغلب دول العالم. ففى النظام الجديد هيكون هناك سعر واحد للضريبة، وهيتم رفع حد التسجيل وبالتالى لا يخضع له أغلب التجار اللى نشاطهم منخفض، وهيتم ضم الخدمات، مع الإبقاء على الإعفاءات للسلع الأساسية الضرورية لمحدودى الدخل.

الضرائب العقارية:

- هى ضريبة سنوية يدفعها مالك العقار، وتختلف الضريبة حسب نوع العقار.
- من المتوقع أن توفر الضريبة نحو ٣,٥ مليار جنيه، وسوف يتم استخدام نصف الحصيلة لتطوير العشوائيات والمحليات طبقاً للقانون.
- وقد كانت الدولة حريصة عند اقرار القانون على وضع حد إعفاء عادل يحمى الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة من أعباء الضريبة فى حدود ٢ مليون جنيه، ولكل أسرة الحق فى التمتع بالإعفاء لوحدة واحدة

(السكن الخاص).

الضرائب على الدخل:

- كان هدفنا الأول من مراجعة قانون ضريبة الدخل هو زيادة العدالة الضريبية من خلال توزيع الأعباء على أصحاب الدخول المرتفعة وبناءاً عليه قمنا بزيادة تصاعدية الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية.
- كما قامت الحكومة بمجموعة من التعديلات التشريعية من أهمها تخضيع الأرباح السنوية للتعاملات فى البورصة وتوزيعات الأرباح، وتم إلغاء ضريبة الإضافة على بعض التعاملات الاقتصادية وإلغاء ضريبة الدمغة على التعاملات بالبورصة.

ثانياً: ترشيد دعم المواد البترولية

من أهم الإصلاحات التى تمت بموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ خفض مبلغ الدعم ليصل إلى حوالى ١٠٠,٣ مليار جنيه. تنقسم إصلاحات ترشيد الدعم إلى ثلاثة محاور كالتالى:

١. بدء المرحلة الأولى من الإصلاح السعرى

زيادة أسعار بعض المنتجات البترولية بمراعاة أقل تأثير ممكن على محدودى الدخل. ومن المعروف أن ٨٠% من دعم البنزين يستفيد منه أعلى ٢٠% دخلاً من طبقات المجتمع، وهناك أسعار لبعض المنتجات مثل بنزين ٨٠ لم تتغير منذ ٢٢ سنة (رغم إرتفاع الأسعار العالمية).

٢. تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين

مما يساعد على الحد من تهريب المواد البترولية وضمان وصوله لمستحقيه، بالإضافة إلى بناء قاعدة للمعلومات عن الاستهلاك والتوزيع.

٣. الإصلاحات الهيكلية والمالية بقطاع البترول

إصلاح الهيكل المالي والإدارى لهيئة البترول والشركات التابعة لها لتعظيم مواردها. وتنويع مصادر الطاقة البديلة زى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخدام منتجات اقل تكلفة وتلوث مثل الغاز الطبيعى، بالإضافة إلى جذب الإستثمارات الأجنبية للبحث والتنقيب.

ثالثاً: إصلاحات أخرى

قانون المناجم والمحاجر

سيتم إصدار قانون جديد بما يؤدى إلى تنظيم وتشجيع الإستثمار فى هذا القطاع، ويحافظ على حقوق المجتمع والأجيال القادمة.

رخص الإتصالات والإنترنت

سيتم طرح رخص الإتصالات للخدمة الشاملة والإنترنت فائق السرعة، وده هيساهم فى تطوير خدمات الإتصالات وإضافة عائد سنوي للدولة.

ورغم أن الإجراءات ديه كلها كانت صعبة، إلا أننا حاولنا بقدر الإمكان حماية الفئات الأولى بالرعاية وتوزيع الحمل على القادرين وأصحاب الدخول المرتفعة. وده هيساعد على تخفيض عجز الموازنة و حجم الدين، مما يعيد الثقة فى الاقتصاد المصرى ويرفع الاستثمارات ويوفر فرص عمل، ويقلل معدلات الفقر، ويحسن حياة المواطن المصرى.

والاستمرار فى تنفيذ إصلاحات ترشيد دعم الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والإلتزام باللى نص عليه الدستور الجديد بزيادة الانفاق على التعليم قبل الجامعى (٤% من الانفاق)، والتعليم الجامعى (٢% من الانفاق)، والصحة (٣% من الانفاق)، والبحث العلمى (١% من الانفاق)، وتقديم الدعم النقدى، وزيادة حجم الاستثمارات الحكومية، هيصل العجز إلى حوالى ٨-٩% من الناتج المحلى وينخفض الدين إلى ٨٥-٩٠% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

تقديرات المسار الأساسى والإصلاحي للعجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)

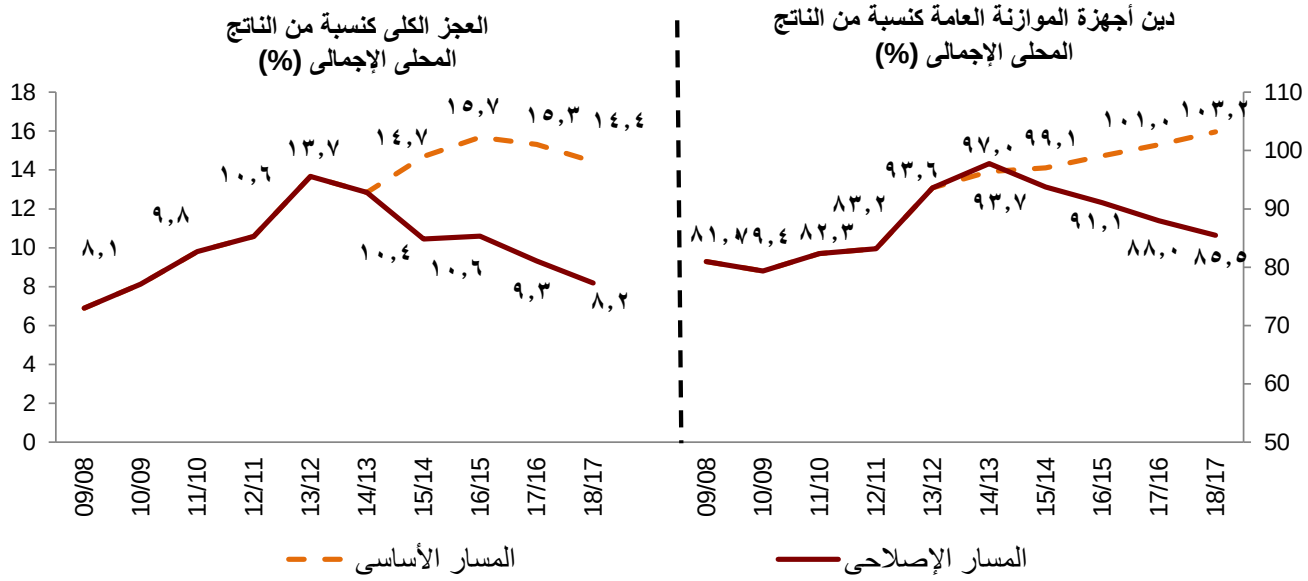

تعرف على اهم المفاهيم

الموازنة العامة للدولة: الموازنة هى برنامج مالى حكومى عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وفقا للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن تقديرات للمصروفات والايرادات خلال سنة مالية واحدة.

السنة المالية: تبدأ فى يوليو وتنتهى فى يونيو من كل عام. على سبي المثال ٢٠١٤/٢٠١٥ تعنى العام المالى لعام ٢٠١٥ والذى يبدأ فى بداية يوليو ٢٠١٤ وينتهى مع نهاية يونيو ٢٠١٥.

الضرائب المباشرة: وهى التى تفرض على اكتساب الدخل ولايمكن نقل عبئها الى الآخرين ويتأثر بها أصحاب الدخول فقط وتتمثل اهمها فى (الضرائب على الدخول والارباح والمكاسب الرأسمالية وتشمل الضرائب على دخول الأفراد، والضرائب على الارباح المؤسسات).

الضرائب غير المباشرة: وهى الضرائب التى تفرض على التصرف فى الدخل ويتحملها المستهلك النهائى للسلعة أو الخدمة ويتمثل اهمها فى الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات والخدمات - الضرائب على السلع المحلية والمستوردة- ضرائب الدمغة- رسم تنمية الموارد -ضرائب التضامن الاجتماعى -ضريبة الملاهى -ضرائب التجارة الدولية والجمارك).

المصروفات: وتتمثل فى الموازنة العامة للدولة فى الأجور، شراء السلع والخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الاخرى، شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات ".

الاحتياطيات العامة: تمثل قيمة المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لمواجهة الاحتياجات الطارئة والملحة التى لم يتسنى مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة وتوزع على أبواب وتقسيمات الاستخدامات المختلفة خلال تنفيذ الموازنة.

الانفاق الاستثمارى: يشمل عناصر الانفاق على المشروعات الاستثمارية(شراء أراضى، بناء مبانى).

العجز النقدى: يمثل الفرق بين حجم مصروفات الموازنة من ناحية والمتاح لها من الايرادات من ناحية أخرى.

صافى حيازة الاصول المالية: تمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو ماتؤديه من اقراض مطروحا منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.

العجز الكلى للموازنة: يمثل العجز النقدى للموازنة مضافا إليه أو مطروحا منه صافى حيازة الاصول المالية، وهو العجز الذى يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.

الصادرات: تمثل إجمالى السلع وخدمات التى تقوم الدولة ببيعها وتصديرها الى السوق العالمى وتتقاضى مقابلها موارد بالعملة الاجنبية.

الواردات: تمثل إجمالى السلع وخدمات التى تقوم الدولة بشرائها من السوق العالمى تسدد قيمتها الى الخارج بالعملة الاجنبية.

التضخم: مؤشر لقياس التغير في مستوى الأسعار العام، من خلال مراقبة تطور أسعار سلة من السلع المختارة تمثل الإحتياجات الاساسية للمواطنين مثال الطعام والشراب، والمسكن، والملبس.

الناتج المحلي الإجمالي: مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية محددة. ويستخدم مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لإحتساب معدل النمو فى الإقتصاد من خلال إحتساب نسبة التغير فى المؤشر خلال فترة زمنية محددة مقابل فترة زمنية مماثلة فى الاعوام السابقة.